

وثائق عربية

البيان الختامي لمؤتمر القمة السابع عشر

لدول مجلس التعاون الخليجي

الدوحة، 1996/12/9* [مقتطفات]

[.....]

كما عرض المجلس الأعلى القضايا والأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، إقليمياً ودولياً.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بعودان العراق على دولة الكويت

بحث المجلس الأعلى في مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعودان العراق على دولة الكويت، ولاحظ بأسف بالغ استمرار الحكومة العراقية في سياسة المماطلة حيال تنفيذ جوانب أساسية في التزاماتها الدولية، وفي مقدمها، استكمال إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، والإفراج عن الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت ومواطني الدول الأخرى، والتزام آلية التعويضات، وإعادة كل الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي للدول المجاورة امتثالاً للقرار 949.

كما أعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء استمرار الحكومة العراقية في إخفاء أسلحة خطيرة وفتاكة وإعاقة أعمال مهمة للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

[.....]

وجدد المجلس الأعلى التعبير عن تعاطفه التام مع الشعب العراقي في معاناته ومحنته التي تتحمل الحكومة العراقية وحدها كامل المسؤولية عما آلت إليه الحال المعيشية والصحية المؤسفة للشعب العراقي، وإن يعبر المجلس عن ترحيبه بما أعلنته الأمم المتحدة حول قبول العراق الخطة الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 986 تخفيفاً لمعاناة الشعب العراقي فإنه يدعو الحكومة العراقية إلى التعاون الجاد والصادق مع الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الدقيق والسليم لهذا القرار.

كما عرض المجلس الأعلى التطورات الخطيرة التي شهدتها أخيراً الوضع في شمال العراق، معبراً عن قلقه لانعكاسات تلك التطورات على المنطقة، وانطلاقاً من موقفه الثابت بضرورة المحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وسلامتها الإقليمية، يعرب المجلس عن أسفه لتدخل بعض دول الجوار في شمال العراق، ويدعو هذه الدول إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وذلك لما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

[.....]

ب- العلاقات مع إيران:

بحث المجلس الأعلى في مستجدات العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية انطلاقاً من موقفه الثابت المرتكز على أهمية إرساء العلاقات على أسس حسن الجوار والتزام مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وفق مبادئ القانون الدولي وقواعده، وضرورة العمل على توفير متطلبات الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

وفي هذا السياق عبر المجلس الأعلى عن قلقه الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض . أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها لصواريخ على جزر دولة الإمارات

* "النهار" (بيروت)، 1996/12/10. وقد عُقدت القمة خلال الفترة 7 - 1996/12/9.

العربية المتحدة الثلاث المحتلة، مما يعرض دول المجلس ومنشأتها الحيوية للتهديد المباشر، وكذلك عن قلقه من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الحاجات الدفاعية المشروعة. وجدد المجلس الأعلى دعوته المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة إلى بذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الخليج، لأهميتها الاستراتيجية العالمية، خالية من أسلحة الدمار الشامل.

مسيرة السلام في الشرق الأوسط

عرض المجلس الأعلى تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط وما يعترها من تداعيات ناتجة من استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياسات المماطلة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني ومحاولات إعادة التفاوض في شأنها، إلى جانب تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإعاقة جهود السلام الصادقة المبذولة من المجتمع الدولي، الأمر الذي يمثل انتهاكاً للالتزامات والأسس التي تركز عليها عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وإجراءات بناء الثقة. وإذ يعبر المجلس الأعلى عن رفضه التام لسياسات الحكومة الإسرائيلية هذه، لما تشكله من مخاطر حقيقية تهدد فرص السلام وتندرج بالعودة إلى التوتر وأعمال العنف وتضطر دول المجلس معها إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار العملية السلمية، فإنه يدعو مجدداً الأطراف المعنيين بعملية السلام كافة وفي مقدمهم الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية إلى مواصلة جهودهم في سبيل تحقيق السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق المشروعة إلى أصحابها ويرسي الثوابت الدائمة للأمن والاستقرار والرخاء لسائر شعوب المنطقة.

وانطلاقاً من مقررات القمة العربية ومواقف دول مجلس التعاون الثابتة والداعمة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أساس قرارات مجلس الأمن 242 و338 و425، فإن المجلس الأعلى يعبر عن ضرورة وأهمية مواصلة عملية السلام واستمرارها من خلال التنفيذ الفعلي والأمين لجميع الاتفاقات والتعهدات، ويطالب الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد بما يأتي:

. الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمها انسحاب قواتها من الخليل وعملية السجناء الفلسطينيين والرفع الكلي للحصار الاقتصادي المفروض على المناطق الفلسطينية واستئناف مفاوضات الوضع الدائم بصدقية تامة مع الجانب الفلسطيني.

. الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القدس الشريف والكف عن سياسة هدم المنازل وتغيير المعالم الإسلامية وإجراءات تكريس الاحتلال في الأراضي العربية بما في ذلك سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها.

. تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

. استئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث انتهت إليه الجولات السابقة، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من يونيو (حزيران) 1967م.

. الانسحاب الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي وإعادة كل الأراضي المحتلة إلى السيادة اللبنانية، وفقاً لقرار مجلس الأمن الرقم 425.

كما يؤكد المجلس الأعلى ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كل منشأتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويشيد المجلس الأعلى بالإجماع الدولي لدعم استمرارية عملية السلام في الشرق الأوسط وموازرتها، مثنياً في الوقت نفسه الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على النطاقين الاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق عبر المجلس عن تقديره بشكل خاص للجهود الصادقة التي بذلتها وتبذلها فرنسا بقيادة الرئيس جاك شيراك.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx